



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

الانتخابات النيابية المبكرة في العراق وتحديات المرحلة الراهنة

د. حميد نعمة الصالحي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

بعد التغيير السياسي الذي حصل عام 2003 مر العراق بمرحلة تحول في طبيعة النظام السياسي من النظام الشمولي الذي كرس السلطة السياسية بيد حزب سياسي واحد وسيطرته التامة على القرار السياسي في البلاد إلى النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، وإشراك مكونات المجتمع بكافة طوائفه في التمثيل النيابي الذي أقره دستور العراق الدائم لعام 2005 ، الذي جسّد مرحلة سياسية جديدة قوامها البدء بالانتقال الديمقراطي من حيث الانتخابات وتداول السلطة سلمياً، فقد نصت المادة الخامسة من الدستور بأن (السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساتها الدستورية) في حين جاءت المادة السادسة (يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور). أما المادة العشرون فقد بينت من لهم حق المشاركة في العمل السياسي على وفق آليات الدستور وهي (للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح). وعلى هذا الأساس فقد جرت في العراق خمس دورات انتخابية لمجلس النواب منذ انطلاقتها عام 2005 ليكون الانتخاب هو السبيل الوحيد لاختيار ممثلي الشعب وزعامات البلاد، ومن ثم اختيار الرئاسات الثلاث المؤلفة من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان التي توزع من خلالها السلطات والأسماء التي تتولّى إدارة الدولة كل أربعة أعوام.

وبعد ظهور حركة الاحتجاجات في تشرين عام 2019 واستقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي وتشكيل الحكومة برئاسة السيد مصطفى الكاظمي كانت، إحدى مهامها إجراء انتخابات مبكرة تلبية لمطالب المحتجين، فقد تم اعتماد نظام انتخابي جديد بموجب قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لعام 2020 والذي نص على تقسيم البلاد إلى (83) دائرة انتخابية، وعدم اعتبار المحافظة دائرة واحدة كما كان يحصل في الدورات الانتخابية السابقة، واعتماد نظام الفائز الأول ومغادرة نظام سانت ليغو المعدل إذ يعد المرشح الحائز على أكبر عدد من الأصوات هو الفائز،

وأجريت فعلاً الانتخابات وفقاً لهذا النظام الجديد في العاشر من تشرين الأول عام 2021، وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج في 3/11/2021 وبنسبة مشاركة بلغت 44 %.

فيما يتعلق بتقسيم تلك الدوائر في المحافظات العراقية فقد قسمت بغداد إلى 17 دائرة وفاز عنها 71 نائباً، بينما قسمت نينوى إلى 8 دوائر فاز عنها 34 نائباً، والبصرة 6 دوائر بواقع 25 نائباً، وتأتي الدوائر الانتخابية في ذي قار بـ 5 دوائر فاز فيها 19 نائباً، في حين شملت بابل 4 دوائر مخصصة لـ 17 نائباً، بينما ضمت الأنبار 4 دوائر وفاز عنها 15 نائباً، وفي محافظة ديالى كانت هناك 4 دوائر انتخابية فاز منها 14 نائباً، وكركوك 3 دوائر وفاز منها 13 برلمانياً، والنجف 3 دوائر لـ 12 نائباً، وكان عدد الدوائر الانتخابية في محافظتي صلاح الدين وواسط 3 دوائر لكل منهما، وفاز كل واحدة منهم بـ 12 نائباً، وكذلك 3 دوائر لكل من محافظتي كربلاء والقادسية، بواقع 11 نائباً، فيما كانت محافظة ميسان نفس عدد الدوائر وبواقع 10 نواب، أما محافظة المثنى فقد كانت دائرتين بواقع 7 نواب.

أما في محافظات إقليم كردستان فقد قسمت الدوائر الانتخابية في السليمانية إلى 5 دوائر وفاز منها 18 نائباً، بينما جاءت أربيل بـ 4 دوائر انتخابية بواقع 16 نائباً، أما دهوك فقد قسمت لثلاث دوائر وفاز منها 12 نائباً.

وعليه فإن اعتماد نظام الدوائر المتعددة جاء تلبيةً لبعض الرغبات والمطالب الشعبية بالدرجة الأولى لغرض أن يكون هناك تمثيل شعبي حقيقي للمرشحين إلا أن نضج الناخب العراقي لا يزال ليس بالمستوى الذي يتوافق مع نظام الدوائر المتعددة، لأن معيار الانتخابات في العراق لم يكن على مدار الأعوام السابقة على أساس البرامج و الأطروحات الانتخابية، بل على وفق أسس عديدة منها (المناطقية، والعشائرية، والمذهبية) رغم ذلك فإن هذه الانتخابات قد تمخضت عن صعود بعض القوى السياسية الجديدة المستقلة مثل (إشراقه كانون، وحركة امتداد، والمستقلين).

ومن نتائج هذه الانتخابات ما حصل عليه التيار الصدري على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية بـ (73) مقعداً في البرلمان المكون من 329 مقعداً، وعلى الرغم من أن المكونات والأحزاب السياسية للقوى الأخرى قد حسمت أمرها بعد ذلك في عملية تشكيل رئاسة البرلمان، والتشاور والتباحث بين الحزبين الكرديين في حسم ملف رئاسة الجمهورية الذي لا زال مرتهنأً بتفاهات أحد الحزبين الكبيرين وحسم الاستحقاق لحزب الاتحاد، إلا أن القوى السياسية الشيعية لم تحسم أمرها في عملية ترشيح رئيس وزراء وبدء التنافس بين قوى الإطار التنسيقى الذي ضم ائتلاف مجموعة من التيارات والأحزاب الشيعية، والتيار الصدري حول أحقية الكتلة الأكبر في تشكيل الحكومة، إذ طرح التيار الصدري مشروع حكومة الأغلبية الوطنية إلا أن قوى الإطار التنسيقى التي تشكلت بعد هذه الانتخابات والتي ضمت أحزاباً وزعاماتٍ من ذات المكون الشيعي، أبدت تحفظها على مشروع الأغلبية وترجيح تشكيل حكومة توافقية ذات أغلبية وطنية كما يطلقون عليها، وكما في كل الدورات الانتخابية السابقة، إذ تخوض الكتل السياسية الفائزة والخاسرة مفاوضاتٍ ومباحثاتٍ شاقّةً ومعقدةً تسبق الإعلان عن الكتلة النيابية الأكثر عدداً وتسمية مرشحها لرئاسة الوزراء.

إنّ أزمة تحديد الكتلة الأكبر تعود إلينا مرة أخرى بعد كل أربع سنوات والحقيقة إنّ الكتلة الأكبر واحدة من الأنفاق التي دخلتها الحياة السياسية العراقية بعد عام 2005، إذ نصت المادة 76 من الدستور العراقي على ما يلي (يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال 15 يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية) وبحسب رأي خبراء فإن الدستور لم يقل الكتلة الانتخابية بل الكتلة النيابية لأن الفائز في الانتخابات لا يعتبر نائباً، والكتلة الانتخابية لا تعتبر كتلة نيابية إلا بتحقيق ثلاث مراحل تتمثل في الفوز بالانتخابات ومصادقة المحكمة الاتحادية، وأداء اليمين الدستوري، لذلك جاء تعبير الدستور واضحاً بقوله مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، ولم يقل مرشح الكتلة الفائزة في الانتخابات.

إنَّ عدم التوصل لاتفاق بين قوى الإطار التنسيقي والكتلة الصدرية في عملية تشكيل الحكومة دفع الصدر إلى الانسحاب من البرلمان وعدم الانخراط في العملية السياسية التي انعكست بظلالها على المشهد السياسي بشكل عام، في المقابل فقد أدت حادثة التسريبات الصوتية إلى تعقيد المواقف وتصلبها، وبعد المباحثات بين قيادات الإطار التنسيقي في عملية اختيار رئيس الوزراء فقد وافقوا بالإجماع على طرح السيد محمد شياع السوداني كمرشح توافقي لهذه المهمة، إلا أن بيانات السيد الصدر جاءت بالضد من اختيار السيد السوداني مما حرك ورقة الشارع والخروج بتظاهرات منددة بالفساد وتعطيل عمل المؤسسات الحكومية والسيطرة على البرلمان والدفع باتجاه إعادة انتخابات برلمانية مبكرة وإلغاء النظام السياسي وحل البرلمان وبين شد وجذب وصلت الأحوال إلى حد الاختناق السياسي بين ذات المكون (الشيوعي). ومن الواضح أن السباق الانتخابي في العراق له خصائصه وميزاته المنفردة وهو يعتمد بشكل مباشر على الخصوصيات الطائفية والمنافسات الإقليمية في عملية اختيار الحكومة، والواقع إنَّ عملية إجراء انتخابات مبكرة وحل البرلمان في العراق، وهذا ما يدعو له التيار الصدري، يصطدم بتحديات ومعوقات وهي الآليات الدستورية والرجوع لنص المادة (64) من الدستور، إنَّ إجراء الانتخابات في ظل الجمود السياسي وأزمة التخصيصات المالية والدعم اللوجستي مسألة صعبة جداً، يضاف إلى ذلك فإن استمرار الخلافات بعدم حسم ملف تشكيل الحكومة التي مضى من عمرها قرابة السنتين ومدى التزامها بالتوقعيات والصياغات الدستورية مما يولد فجوة كبيرة بين القوى السياسية الأمر الذي ينعكس على عدم تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في معظم مدن البلاد، وفضلاً عن ذلك فإنَّ الأزمات السياسية تؤدي أحياناً إلى التأثير على واقع المجتمع وارتفاع منسوب الخصومة بينهم وبين صفوف الأحزاب السياسية خصوصاً الشيعية نتيجة الاختلاف السياسي وعدم التوافق وربما قد تنذر بمنزلق خطير قد يصل إلى صدام مسلح لا يسم الله. وإضافة إلى ذلك فإنَّ الدعوة إلى انتخابات مبكرة جديدة التي أطلقتها التيار الصدري ولدت ردود أفعال متباينة من قبل القوى السياسية ومنها تحالف السيادة

الذي يضم القوى السياسية السنية الذي رحّب بما طرح الصدر، أما كيانات قوى الإطار التنسيقي فقد صرح فيه مؤخراً السيد المالكي بعدم حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة مما ولد حالة من التصعيد عقدت المشهد أكثر، وفي حال وافق الإطار على ذلك فإنها تكون مشروطة بإلغاء قانون الانتخابات الحالي المتعدد الدوائر الذي كلفهم خسارة كبيرة للأصوات والعودة لنظام الانتخاب السابق ذي الدائرة الواحدة.

إن الحكومة التوافقية من مساوئها أنها تؤدي في واقع الأمر إلى غياب مفهوم المعارضة السياسية، لأنّ الجميع يشترك في تشكيل الحكومة من الفائز الأول إلى الخاسر الأخير في كل انتخابات نيابية عراقية.

إنّ أدوات الحلول الممكنة سياسياً؛ لا بد أن تخضع لشروط توافقية بين القوى السياسية المتنافسة فيما بينها (الشيعية، السنية، الكردية) وإيجاد مسوغ دستوري وقانوني يحقق رضا الأطراف الأساسية، وذلك من خلال التفاوض والحوار الذي لا يمكن الاستغناء عنه في المشهد العراقي ذي العقد الكثيرة.

إنّ الحديث عن الأزمة السياسية الراهنة وأبعادها وتداعياتها وما يدور من تصعيد في المواقف التي سيكون الخاسر فيها أولاً الناس والشارع، عليه لا بد من إيجاد مخرج حقيقي على مستويين الأول سياسي، وهو الدعوة إلى الحوار والتفاهم بين جميع القيادات السياسية لحل الأزمة، الذي دعت إليه أطراف وجهات متعددة داخلية وخارجية، وآخرها رئيس تحالف الفتح هادي العامري، وكذلك رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، حيث دعا إلى الحل السياسي عبر الحوار، والتفاوض ملمحاً إلى الموافقة على انتخابات نيابية مبكرة، والاتفاق على كيفية تنظيمها لضمان نزاهتها، وتحت سقف الدستور والقانون، وعلى الرغم من وجود تأييد داخل الإطار التنسيقي نفسه لإجراء انتخابات مبكرة إلا أن لدى بعض أطرافه وجهة نظر أخرى، تتضمن ضرورة عقد جلسة

للبرلمان واختيار رئيس للجمهورية ورئيس للحكومة ومن ثم تحديد موعد لانتخابات جديدة، بعد تشكيل الحكومة وهو ما يطلق عليه (المسار الدستوري)، في حين هناك حلول أخرى واردة فيما يتعلق بجل البرلمان في الفترة الراهنة لتشكيل خارطة سياسية جديدة، أما المستوى الثاني دستوري، وهو ما نص عليه الدستور من حل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه بناءً على طلب من ثلث أعضائه، أو طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية المادة (64) من الدستور، في حين هناك من يرى أن للمحكمة الاتحادية صلاحية إنهاء عمل البرلمان بسبب تجاوز تشكيل الحكومة المدد الدستورية، إلا أن واقع الأمر غير ممكن من دون الرجوع للمادة (64) من الدستور. كما أنه ليس من صلاحية رئيس حكومة تصريف الأعمال أن يطلب حل المجلس من رئيس الجمهورية لأنها أصلاً حكومة تصريف أعمال يومية.

في الخلاصة يمكن القول إن التناقضات الحادة بين أطراف العملية السياسية على اختلافها وتنوعها، قد ولّد فراغاً دستورياً وسياسياً، وقد بات العراق بعد عجزه عن تشكيل حكومة تواجه التحديات الراهنة مما أدى إلى تعطيل العديد من المصالح العليا للبلد، لذلك أصبحنا أمام مرحلة بحاجة إلى الكثير من المراجعة والتقييم الصحيح للأخطاء السابقة في العملية السياسية وهذا ما ينادي به الجميع لكنه بحاجة إلى إرادة جديّة وعملية.

هوية البحث

اسم الباحث: د. حميد نعمة الصالحي / قسم العلوم السياسية - كلية الإمام الكاظم.

عنوان البحث: الانتخابات النيابية المبكرة في العراق وتحديات المرحلة الراهنة.

تاريخ النشر: آب 2022.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، مما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويحرص أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org